مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية)

اعتراضات ابن عصفور الأشبيلى النحويّة السماعية: عرض ودراسة

نهلة فكري سيد أحمد

مقيدة ومسجلة بالدراسات العليا في قسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2023.186399.1590

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٨) يناير ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

اعتراضات ابن عصفور الأشبيلى النحويّة السماعية:
عرض ودراسة

الملخص:

تناول البحث مقدمة وافية: ذكرتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة عليه، ومحتواه... ثم نبذة مختصرة عن " ابن عصفور، وأتبعتها بتوضيح مفهوم الاعتراضات، وما اعتمد عليه ابن عصفور من السماع، ثم جمعت بعضًا من هذه الاعتراضات، وعرضتها؛ وفقًا لمطالب البحث.. ثم ثبتُ بالمصادر، والمراجع التى أفادت الدراسة..

الكلمات المفتاحيّة: اعتراضات، ابن عصفور الأشبيلى، النحويّة السماعية

مقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا المصطفى وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين. وبعد...

فإن من تشريف الله تعالى وتكريمه لأمة العرب أن جعل منهم خاتم رسله، واختار لغتهم لخير كتبه، وقد وعى سلفنا الصالح أهمية علم العربية؛ خدمة لهذا الكتاب العظيم، فما فتئوا يؤلِّفون فيه كل صنوف التأليف وألوانه: شرحًا، وتعليقًا، واختصارًا، وإملاءً، ونظمًا.

ومن هؤلاء ابن عصفور أحد أئمة العربية الأفذاذ الذين عرفوا للعربية قدرها وحقها، وأسهم في بنيانها الشامخ بكتابه" الشرح الكبير"الذى كان حافلا بآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ولم يكتف ابن عصفور بمجرد عرض هذه الآراء ونقلها فقط، بل عكف عليها بالشرح والتغيير حينا، وبالاعتراض والنقد حينا آخر.

أسباب اختيار الموضوع:

١ . الغيرة على التراث الإسلامي عامة والتراث الأندلسى خاصة، بالرغم من أن الأندلس بادت حضارة المسلمين بها، إلا أنه لا يزال البحث فيها مُجديًا، ومازال التراث الأندلسى به كثير من الإغراءات للباحثين.

٢ . التعرف على ما طرحه ابن عصفور من آراء بثها في مسائله النحوية بالدليل، والحجة، والبرهان، والاحتجاج فهذا يعكس إبداع ابن عصفور الذي هو مثال لإبداع العقل الأندلسي الذي يتميز بالذكاء، والفطنة، والشجاعة

٣ . اعتراضات ابن عصفور تكشف لنا تعدد الآراء والخروج عن التقليد في التأليف؛ فعالم النحو في الأندلس لم يعد يحاكي عالم النحو في المشرق.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعةُ البحث أن أستخدمَ المنهج الوصفى، بتحليلٍ إجرائيٍّ – وقد أتبعت فى دراسة الاعتراضات المنهج التالي:

١- وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكل اعتراض.

٢- كتابة نص الاعتراضات كما جاء في الشرح الكبير.

٣ـ تلخيص فحوى الاعتراضات في الحروف والأدوات ترتيباَ هجائيًا.

٤. دراسة الاعتراض بتتبعه في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين، ذاكرةً من سبق ابن عصفور الإشبيلي إلى هذا الاعتراض، وماجاء فيه عن النحاة بعده، مبينةً حجة ابن عصفور الإشبيلى التى أقام عليها الاعتراض، ووضحتُ عددًا من آراء العلماء المختلفة حول الاعتراض.

٥. توثيق الآراء من مصادرها الأصلية، أو الوسطية.

٧. الإبانة عن ملامح منهج ابن عصفور الإشبيلى فى الاعتراضات.

الدراسات السابقة:

- اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل، جمعًا ودراسة، وتقويمًا، إعداد سعود بن عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

- اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي، جمعًا ودراسة وتقويمًا، إعداد: سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

- اعتراضات السهيلي علي النحاة جمعًا ودراسة، إعداد: عبد الله بن زيد داود جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رساالة ماجستير.

مما لا يدع مجالًا للشك أن آراء العلماء ومنافستهم واختلافهم كان سببًا في تزكية روح البحث، واثراء الأفكار وكانت الاعتراضات عاملاهامًا في ظهور النقد بين الأدباء، والعلماء والمفكرين، وفتح مجالًا للبحث العالمي العلمي أمام الباحثين اليوم، وكل هذه الاعتراضات كان لها سمات مختلفة ومتنوعة،واليوم يعود كل هذا بالفائدة العظيمة على

علم النحو ودارسيه فى الحاضر، والمستقبل، فالنفرة التي كانت بين العلماء كانت حافزًا لنشأة الاعتراضات

نبذة عن: ابن عصفور

هو على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الأشبيلي الحضرمي، وكنيته أبو الحسن، ويعرف بان عصفور،كذا روي اسمه ونسبه عند من أرَّخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني (ت ٧١٤ هـ)١، وابن الزبير (ت ٧٠٨ هـ) ٢، والصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ٣، وابن شاكر الكتبي (ت٧٦٤ هـ) ٤ والسيوطي (ت ٩١١ هـ) ٥، وابن عماد (ت ١٠٨٩ هـ) ٦، ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفي أواخر القرن أوائل القرن الثامن٧، كما يلي: علي بن أبي الحسن ابن مؤمن بن محمد بن على بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي٨، وهو ما لا يذكره مؤرخٌ آخر قبله أو بعده [٩].

١ عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني: ١٨٨

٢ صة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير: ١٤٢.

٣ الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ١١٢ ٢١٨.

٤ فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٢ ١٨٤١

٥ بغية الوعاة للسيوطي: ٣٥٧ .

٦ شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٥ ١ ٣٣٠..

٧ عصر المرابطين والموحدين: القسم الثاني لعبد الله عنان: ٧١٠

٨ الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٥/ ٤١٣

٩ فجعل أباه أباالحسين، وزاد في سلسلة نسبه ستة من أجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين. والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفا لايمكن أن نحكم فيه بشئ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لابد أن تكون مراجعه في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضا بابن عصفور بل معاصرة له.

ولكن أبا الحسين، الذي جعله ابن الملك أبا لابن عصفور وهو مالم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولاغيرهما ممن أرخ له، نقف أمامه بشئ من التردد، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه

ـ مولده، ونشأته[١]:

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة (ت ٥٩٧ هـ)، كما يروي ابن عبد الملك والصفدي، وابن شاكر، والزركشي (ت بعد ٩٣٢ هـ)، ونشأ، وتعلم بها. وكانت ولادة ابن عصفور فى تلك المدينة، ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقى علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدى علماء أفذاذ، تجاوزت شهرتهم موطنهم فى الأندلس، وامتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامى آنذاك.

– شيوخه: يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم، هما(أبو علي الشلوبين وأبو الحسن

الدباج)٢، ويروي ابن عبد الملك أنه اختص به كثيرًا ١.

كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك؛ لأن جميع من أرخوا لابني عصفور ذكروا أن اسمه على بن مؤمن، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا.

من مؤرخي المغاربة الذين ترجموا لابن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين

[١] إشارة التعيص ٦٣٢.(٢) مقدمة جمل الزجاجي ١ / ٠٢.(٣) إشارة التعيص ٦٣٢، وشذرات الذهب ٥ / ٠٣٣، ومقدمة حل الزجاجي١ / ٠٢ ٥٢.

٢ أ – أما الشلوبين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عيد الله الأزدي، من أهل اشبيلية، يكنى أبا على ويعرف بالشلوبين وهى بلسان أهل الأندلس الأشقر الأزرق العينين، وكان والده أشقر أزرق[٢]، وقيل: نسبة إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية[٢] ولد سنة ٥٦٢ هـ بإشبيلية وكان والده خبازًا بها، فأنفت نفسه من صنعته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه.

وتوفى الشلوبين في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥هـ خلال حصار الأسبان لها الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ .

. ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان على إشبيلية بقليل. . ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبين نحوًا من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالبا. ثم يقول: قال العلامة أبو حيان الذي نعرفه أنه ماأكمل عليه الكتاب أصلا.. انظر: الذيل والتكملة ٥/٤٦١، واختصار القدح المعلى لابن سعيد ١٥٢، و تارخ النحو العربي في المشرق والمغرب. ص ٣١١.

كما يروي ابن الزبير أنه لازمه مدة في علم العربية، وانتفع به كثيرًا، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة، وأفضت إلى مقاطعة٢.

أقوال العلماء فيه:

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجدو أبي عبد الله بن زرقون، وأبي بكر بن حسين، وإبن بشكوال، وأبي زهر، وأبي جعفر بن مضاء، وغيرهم٣،أنه كان إمامًا فى العربية، أقرأها نحوًا من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره، وكان إلى جانب تبحره فى النحو ذا

---

[١] اعتراضات ابن طراوة النحوية في شرح الايضاح علي ابن علي الفارسي. عرض ودراسة. رسالة ماجستير. اعداد محمد حراث. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة مولود معمري. كلية الآداب واللغات. قسم اللغة العربية آدابها. ص ٥٢ .

ب – أبو الجسن الدباج هو على بن جابر بن على بن يحيى اللخمي المقرئ من أهل إشبيلية، يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦هـ وأخذ القراءات عن أبي بكر بن صاف، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكتمل عليه وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما ، وكان كما يصفه ابن الزبير نحويًا أديبًا ومقرئًا جليلًا فاضلًا، آخر المقرئين الجِاة بأشبيلية، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير[١] . ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية، قال: وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة، وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته أمين الناس دينًا وأخلصهم لله يقينًا حتى أن أهل أشبيلية ارتضوه لجامع العديس إمامًا.

وقال عنه ابن الملك إنه كان حسن السمت والهدى دينًا صالحًا سنيًا فاضلًا ظريف الدعابة مقربًا مجودًا متعلقا برواية يسيرة من الحديث متقدمًا في العربية والأدب، يقرض قطعًا من الشعر فيها قال:عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه، ولاحرج على غيره نزاهة عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها، وكان مبارك التعليم فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقًا كثيرًا[١].

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان عليها بتسعة أيام. قال ابن عبد الملك: ولم يحضر الصلاة عليه إلا ثلاثة نفر لما حل بالناس حينئذ من الموت وباء وجوعًا[١]. يُنظر: اختصار القدح ١٥٢ وانظر الذيل والتكملة ٥ ٥٦٢ وصلة الصلة، ص٢٠.

[٢] . اختصار القدح المعلى ١٥٤.

[٣] مقدمة حل الزجاجي ١ / ٥٢.

معرفة بنقد الشعر، وغيره، بارعًا في التعليم، قال ابن الزبير: وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه١، ووصفه المقريزي بأنه آية الله تعالى في العربية٢.. كما وصفه ابن عبد الملك المراكشي بأنه كان ذا معرفة بالقراءات، حاملا للآداب، واللغات، آخذًا بطرف صالح من رؤية الحديث متقدمًا في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية، مبرزًا في تحصيلها مستبحرًا في معرفتها متحققًا بها حسن الإلقاء والتعبير عن أغراضها. قال: تصدر تدريسها – أى: العربية.

وقال عنه تلميذه ابن سعيد (ت ٦٨٥ هـ): وكان مع إمامته في النحو مقرئًا لمصنفات الأدب الجليلة قائمًا بمعرفتها وضبطها، وروايتها ٣.

آثار ابن عصفور:

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو، واصرف، والأدب جازت عشرين مصنفاً ، يذكر منها:

شرح المتنبي: شرحه الصفدي، وابن شاكر، ومختصر المحتسب: ذكره الصفدي، وابن شاكر، والسيوطي، وحاجي خليفة، والمحتسب: وكتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفي سنة ٤٦٩ هـ ، وشرح أبيات الايضاح: ذكره الغبريني، وشرح كتاب سيبويه: ذكره ابن مالك، والمفتاح: ذكره الصفدي، وابن شاكر.

اعتراضات ابن عصفور الأشبيلى النحويّة السماعية "عرض، ودراسة"

ما كان بين العلماء من خلاف، وانقسام فى الآراء، فما هو إلا اجتهاد؛ علَّهم يجدون شيئًا جديدًا يُضاف إلى علم النحو.

---

١ صلة الصلة ٧١.

٢ الذيل والتكملة ٥/ ٤٦٢.

٣ صلة الصلة ١٤٢.

ـ ومما هو جدير بالذكر أن الاعتراضات ظهرت بعد اكتمال علم النحو بكتاب سيبويه، وهذا يستوجب أن نوضح معنى الاعتراض لغة واصطلاحًا:

أولًا الاعتراض لغة : هو المنع، قال الأزهري: " اعتراض الشئ: إذا منع، كالخشبة في الطريق تمنع السالكين سلوكها[١]، وفي لسان العرب لابن منظور، ويقال: اعترض الشئ دون الشئ، أي حال دونه واعترض الشئ تكلفه، وأعرض لك الشئ من بعيد: بدا، وظهر[٢]، وفي كتاب المعجم الوجيز": عارض الكتاب بالكتاب: قابله به، وعارض فلانًا: براه وأتى بمثل ما أتى به: عارضه في الشعر، وعارضه في السير، وعارض فلانًا: ناقصه في كلامه، وقاومه[٣].

ـ ويذكر معنى الاعتراض في المعجم الوسيط: اعترض له منعه، واعترض عليه: أنكر قوله، أو فعله[٤].

ثانيًا الاعتراض اصطلاحًا: هو "حجة أو دليل يراد به بيان استحالة أو خطأ أوقصور مذهب، أو رأي ما[٥]؛ لأن كثيرًا من الاعتراضات إنما تُساق لبيان خطأ بعض الآراء، أو قصورها.

وقيل: الاعتراض هو مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه، أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده،[١]أو هو رد كلام في الأصول، أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجة، أو استدلال عقلي أو نقلي[٢].

---

[١] **تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. ١ /٣٦٣. تحقيق. عبد السلام محمد هارون . الدار المصرية للتأليف والترجمة.**

[٢]. **لسان العرب لابن منظور**

[٣] **المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية. ص ٤١٣ . ١٩٩٤. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم. مصر**

[٤] **المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. مكتبة الشرق الدولية. ص ٤٩٤٩. ط ٤**

[٥] **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح. غريبن ياسين بن راشد وداقي. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير.**

وكما ذكرتُ أن الاعتراضات ظهرت بعد ظهور كتاب سيبويه، وبدأت الردود، والاعتراضات تظهر، ونذكر منها:مسائل الغلط للمبرد الذي غلط فيه كتاب سيبويه، واعترض علي بعض المسائل التي طرحها سيبويه وهذا ماجعل أنصار ومريدي سيبويه ينافحون عنه.

ثم توالت الاعتراضات بين العلماء، فاعترض ابن ولاد[٣] علي ابن النحاس[٤]، وابن السيد البطليوسي[٥] على الزجاجي[٦]، وابن السراج [٧]على الفراء[٨]، والمازني[١] على الفراء، واعتراض ابن مضاء القرطبي علي جماعة النحويين.

---

[١] المرجع نفسه. ص ٢٥

[٢] المرجع نفسه . ٢٥

[٣] محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان. ولد في سلخ جمادي الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة.ومات يوم الثلاثاء سابع جمادي الآخرة سنة ثمان و تسعين وستمائة. بغية الوعاة ج١ .ص ١٣، ١٤.

[٤] هوعلى بن محمد بن السيد البطليوسي. كان يعرف بالخيطال. وكان مقدمًا في علم اللغة وحفظها وضبطها. ومات معتقلًا بقلعة رباح سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. بغية الوعاة . ج٢ . ص ١٨٩.

[٥] عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم االزجاجي. صاجب الجُمل. منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاجي. لزم الزجاج حتى برع في النحو. صنَف الجُمل في النحو بمكة. كان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا. توفي في طبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلثمائة. بغية الوعاة . ج٢ ص ٧٧.

[٦] هو محمد بن أحمد بن بصخان بدر الدين أبو عبدالله بن السراج الدمشقي المقرئ النحوي. ولد سنة ستمائة وثمان وستين. أقبل على العربية وأحكمها. ومات في خامس ذي الحجة سنة سبعمائة وثلاث وأربعين. بغية الوعاة. ١. ٢٠

[٧] يحيى بن زياد ن عبد الله بن مروان الديملي إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء. قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. مات بطرق مكة عن سبع وستين سنة. بغية الوعاة . ج ٢. ص ٣٣٣.

[٨] هو محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل أبو عبد الله المازني التميمي الحموي الشافعي قاضيها الأصولي الإمام العالم ذو الفنون. ولد بحماة لليلتين مضتا من شوال سنة أربع وستمائة. برع في العلوم الشرعية والعقلية. ودرس وأفتي. واشتهر ذكره. وكانت له معرفة بالتاريخ. توفي بحماة يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال سنة سبع وتسعين وستمائة عن ثلاث وتسعين سنة. بغية الوعاة. ج١ . ص ١٠٨، ١٠٩

مظاهر الاعتراضات:

أخذت الاعتراضات بين العلماء أشكالًا متعدة منها: المحاورات، والمناظرات، الردود، مسائل وأجوبة من أهم المناظرات: المناظرة التي كانت بين: المازني، والفراء حول لام الأمر.

من المحاورات: المحاورة للتي كانت بين: مروان بن سعيد بن عباد٢، والكسائي٣.

من الردود: رد ابن الولاد٤ علي المبرد دفاعاً عن سيبويه , ورد المبرد علي سيبويه المعروف بمسائل الغلط.

السَّماع عند النحاة هو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي، لا يقدّم عليه غيره مع وجوده، هذا ما قرره النحاة نظريًا، يقول ابن جني: " واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره: فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه٥".

السماع عند العرب: هو التفرغ للشيء، وعدم الانشغال بغيره؛ فهو مشتق من: سَمِع / يسمَع، وفِعله في الأصل متعدٍ، وقد يتعدّى بحروف الجر؛ فيختلف معناه بحسب ما

---

١ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي. كان له تقدم في علم العربية.واعتناء وآراء فيها. ومذاهبب مخالفة لأهللها.ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. مات بإشبيلية ثاني عشر جمادي الآخرة سنة ثنتين وتسعين. بغية الوعاة. ج١. ص ٣٢٣ .

٢ هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي. أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين. بغية الوعاة. ج٢ . ص ٢٨٤.

٣ علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء. ومات سنة ثنتين أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة، وقيل ثنتين وتسعين. يُنظر: بغية الوعاة. ج ٢. ص ١٦٢

٤ هو أحمد بن محمد بن ولاد –وهوالوليد – بن محمد النحوي هوووالده وجده أبو العباس كان بصيراً بالنحو، مات سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة. بغية الوعاة. ج١. ص ٣٨٦

٥ الخصائص لابن جني ١/١٢٦.

يتعدى به؛ يقال: سمع لفلان أو إليه، أو إلى حديثه سَمعا وسَماعا، بمعنى أصغى، وأنصت له، وسمع الله لمن حمده، أي: أجاب حمده، وتقبله، وسمع الصوتَ وبه، أي: أحسته أذنه(١).

ويطلق "السماعي" عند النحويين على "خلاف القياسي": وهو ما لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته، بل يتوقف على السماع عن العرب فحسب(٢).

سار ابن عصفور على نهج سابقيه من النحاة في اعتدادهم بالسماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلة إذ إن الأدلة الأخرى تقوم عليه، كما يقول السيوطي:"، وكل الإجماع، والقياس لابدّ له من مستند من السماع، كما هو في الفقه كذلك٣".

وهناك بعض الظواهر التي يلحظها الناظر في شرح ابن عصفور، نستطيع من خلالها التعرف على منهجه في الاستدلال السماعي:

أولًا: اعتبار السماع دليلًا نحويًا مقدمًا، ورفض ما لم يأت به السماع، وهذا ظاهر في جميع أبواب الكتاب فمثلًا عند حديثه عن خلاف أهل الكوفة للبصريين في" كأن " إذا خرجت عن التشبيه، وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك كقولهم: بزيدٍ يأتي فنكرمَه٤. فعلّة عدم أخذه بالمذهب الكوفي في هذه المسألة: هو عدم ورود السماع بذلك ولو ورد لأخذ به، أي لنصب المضارع بعد (الفاء) التي سبقت بـ (كأنّ) الخارجة عن التشبيه.

---

(١) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تحقيق يوسف الشييخ محمد (المكتبة العصرية، د ت) مادة: س م ع، ص:١٥٠

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط. د ت (دار الدعوة) مادة: (س م ع) ص:٤٤٩

٣ أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري ص ٢٥٤.

٤ أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم ص ٥٣.

ثانيًا: القياس لا يكون إلاّ على ما كثر كثرة توجب القياس عليهما، وهذا من أصول المذهب البصري الذي يشترط "الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنطائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به[١].

ثالثًا: تأويل ما لم يكثر وحمله على وجه يجوز فيه القياس.

نقل عن الكوفيين زعمهم أنّ "من" تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلّوا على ذلك بآيتين و أربعة أبيات ،فلما رأى الفارسيّ كثرة مجئ ذلك ارتاب، وقال: ينبغي " أن ينظر في ما جاء من هذا كثُر قِيسَ عليه، وإن لم يكثر تُؤوّله " فرد ابن عصفور على ذلك، وبينّ أنه لم يكثر كثرةً تُوجِب القياس، فلم يرد إلاّ تلك الشواهد؛ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف..."[٢].

وهذا من أصول البصريين؛ فهم "حريصون (كذا) على اطّراد القاعدة، والنصوص التي لا تستحيب لما استقرّ عندهم يفزع فيها إلى التأويل٣".

رابعًا: : عدم نطق العرب بخلاف ما ذهب إليه.

كحديثه عن (ليتما)، وأنه لايجوز أن يليها الفعل. قال: " وأما (ليتما) فلم تولها العرب الفعل قط، لا يحفظ من كلامهم: ليتما يقوم زيدُ، فقد بان إذن سدادُ هذا المذهب٤.

وحين تحدث عن حروف الجر بينّ أنّ الذي تقرر فيها الحرفية لا الاسمية؛" لأنه لا يحفظ أن (الكاف) جاءت في نثرٍ موجودًا فيها أحكام الأسماء، بل الذي تقرر فيها الحرفية"٥. وذكر خلافًا بين النحاة في (لكن) إن وقع بعدها جملة فقد " اختلف فيها هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز، نحو: قام زيدُ لكن خرج عمروُ،

---

[١] في أصول النحو ص ٢٥.

[٢] نشأة النحو، الطنطاوي ص ٧٧.

[٣] شرح الجمل ١ /٥٤٢.

[٤] شرح الجمل ٢/٣٢٥.

[٥] السابق ١/ ٤٩٩.

فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، وهذا الصحيح لأنّه لا يحفظ مثله من كلام العرب..."[١].

التعرض لأدلة الكوفيين والبغداديين بالنقدِ والتأويل بما يجعلها تتَّسق والمذهب البصري الذي يسيرُ عليه في الغالبِ.

وهناك بعض الظواهر التي تبينّ موقف ابن عصفور من القرآن وقراءته نتحدث عنها في ما يلي:

أولًا: اعتماد القرآن وقراءاته مصدرًا أساسيًا للاستدلال:

لم يخل باب من أبواب الشرح الكبير من آية أو قراءة يستدلّ بها ابن عصفور على قواعد النحو ولا يعدل عنها إلى غيرها مع وجودها، وما ذلك إلاّ لإيمانه العميق بفصاحة القرآن؛ إذ هو أفصح الكلام، وخير البيان، وقد يستدلّ بآيات عديدة على مسألة واحدة، كما أنه قد يعضد الأدلة الأخرى بها، أو العكس.

فنجده مثلًا في باب العطف يتحدث عن جواز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى [٢] " فمن ذلك قوله: (فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ اُضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ). وقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ اسْتَسْقَٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ) [٣]. وقوله تعالى: (وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [٤].

والتقدير: فضرب فانفلق، فضرب، فانبجست، وفأفطر فعِدّةُ، فحذف ضرب وأفطر و(فاء العطف) بعدها من أيامٍ أُخَر"[٥].

---

[١] **تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، محمد عمار درين ١/ ٣٤.**

[٢] **نسبة المحقّق لهشام بن معاوية. شرح جمل الزجّاجي ١/ ٢٥٥.**

[٣] **شرح الجمل ١/ ٢٦٩، ٢٧٠. النساء:١٦. وهي قراءة ابن كثير، النشر ٢/ ٢٤٨.**

[٤] **البقرة: ١٨٤.**

[٥] **أصول التفكير النحوي ص ٤٨. شرح الجمل ١/ ١٧٢.**

وقد خرّج ثلاثة من الأبيات بعد هذه الآيات على حذف حرف العطف والمعطوف عليه؛ لفهم المعنى والكتاب زاخر كذلك بالقراءات، فنجده مثلًا يستدلّ على جواز تشديد نون الاسم الموصول الدال على التثنية، فيقول: "وإن شئت شدّدت النون فقلت اللذانّ واللذينَ، وقد قرئ (واللذان يأتيانها منكم)[1]ـ بتشديد النون" ..

ثانيًا: عدم نسبة القراءة لصاحبها إلا نادرًا:

ومن خلال البحث أجد أنه رغم اهتمام ابن عصفور بالقراءات واستدلاله بها إلاّ أنه يندر أن ينسب قراءة إلى صاحبها. ونجده يكثر العبارات التي توحي بعدم معرفة النسبة كقوله كمن قرأ، وكقراءة من قرأ، وقُرِئ وغيرها من العبارات، ولم ينسب في شرحه الكبير إلاّ ست قراءات، منها ثلاث نسبها لحمزة، وواحدة لكلّ من ابن مسعود، وابن عامر، وعمرو بن عقيل.

ولعل تفسير ذلك أنه لا تعلّق له بعلم القراءات [2]، رغم أنّه تلقّى هذا العلم على أحد أساطينه في عصره وهو أبو الحسن بن الدبّاج كما ذكرتُ في ترجمته "[3]، ويظهر هذا أيضًا في استشهاده ببعض القراءات الشاذة دون أن يشير إلى شذوذها، وهذا ماسنتحدث عنه في الفقرة التالية.

ثالثًا: الاستدلال بالقراءة الشاذة:

أكثر ابن عصفور من الاستشهاد بالقراءات، وكان من بينها ست قراءات شاذة، أشار إلى شذوذ واحدة منها، ولم يشر إلى شذوذ الأخريات، كقراءة ابن يعمر (تمامًا على الذي أحسنُ)، وقراءة ابن مسعود: (اللائي أُلُوا من نسائهم)، وقراءة ابن كثير: (فذانَيك

---

[1] **الشعراء: ٦٣.**

[2] **الوافي بالوفيغ٢٢/١٦٦.**

[3] **انظر ترجمة ص ٨ في التمهيد من الرسالة.**

برهانان من ربّك) ، وقراءة علقمة: هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا)[١]، وقراءة: (قل هواللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ) ٢، وقراءة عيسى وابن أبي إسحاق: (فدعا ربّه إني مغلوبُ) ٣.

ـ رابعًا: تأويل الآيات والقراءات التي تخالف المطرد:

كثيراً ما نجد ابن عصفور يردّ الاستدلالات النحوية بالآيات، والقراءات التي تخالف الرأي النحوي الذي يختاره، ولكنّه مع ذلك يعتمد إلى التأويل حتى يبطل الاحتجاج بها، ويصوب ما ذهب إليه من رأي." وبذا يّتضح أن ابن عصفور شأنه شأن النحاة لا يمتنع من تأويل النص ما لم يطّرد إن لم يتسنّ له غيره، وأوضح أنه يتخير من ذلك الحمل على ما كثرت نظائرهُ[٤].

ذكر ابن عصفور تعريف الزّجاجي للاسم أنه ما جاز أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا أو دخل عليه حرفُ من حروف الجر، ثم بينّ خطأ الاعتراض على هذا الحدّ بأنه غير مانع بدعوى أن الفعل قد يكون فاعلًا، في مثل قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَارَأَوُاْ الأَيٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ) فإن ذلك مؤول وفاعل (بدا) ضمير المصدر الذي يدل عليه (بدا) كأنه قال: بدا لهم بداءُ[٥]؛ فقد عمد إلى تأويل ما ظاهره أن الفاعل فيه هو الفعل، ثمّ أوّل الفاعل بأنه ضمير المصدر الذي يدلّ عليه الفعل. وفي حديثه عن الموصولات؛ذكر أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول فإن جاء ما ظاهره

---

[١] القصص: ٣٢.النشر٢/٣٤١ .

[٢] شرح الجمل ١/ ٥٥٢.

[٣] شرح الجمل ٢/ ٤٦٠-٤٦١.

[٤] شرح الجمل ١/ ٢٥٢.

[٥] الشاذ عند أعلام النحاة... د/ محمد عبدو فلفل ص٨٧.

ذلك فهو مؤول، نحو قوله تعالى:(وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّٰهِدِينَ)[1] فظاهر (فيه) أنّه من صلة الزاهدين." لكن ينبغي أن يحمل ذلك على إضمار فعل كأنه قال: أعني فيه[2].

ـ يفهم من هذا أنّ ابن عصفور يسير على قواعد مقرّرة سلفًا على ضوء الأكثر من كلام العرب، فما خالفه يلزم تأويله.

ويردّ ابن عصفور كذلك على الأخفش استدلاله بقراءة " ودانيةُ عليهم ظلالُها)[3]بضم التاء التي استدل بها على أن من شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في الفعل،

ـ فـ (دانيةُ): عنده مبتدأ، و(ظلالُها): فاعلُ سدّ مسد الخبر.

يردّ ابن عصفور فيقول: " وذلك لا دليل عليه؛ لاحتمال أن تكون دانيةُ خبرًا مقدّمًا، وظلالُها: مبتدأ، وهو أيضًا في القياس غير صحيح؛ لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجرى مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجري مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به، فلابدّ من دليل آخر يدلّ على ذلك[4].

ومن ذلك أيضًا نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود معمولات أُخرى للفعل، وهذا رأي ابن عصفور.

ويرد على من يرى نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده مستشهدًا بقراءة (و ليُجزي قومًا بما كانوا يكسبون)[5] فيقول: إن قومًا ليس بمعمول (ليُجزي) بل لفعل مضمر يدلّ عليه (يُجزى)" كأنه قال: جزى الله قومًا. ويكون مفعول (يُجزى) ضمير المصدر المفهوم منه، كأنه قال: ليجزى هو، أو ليجزى الجزاء...[6].

---

[1] **شرح الجمل ١/ ٩٠.**

[2] **يوسف: ٣٥.**

[3] **شرح الجمل ١/ ٩٢.**

[4] **يوسف: ٢٠.**

[5] **شرح الجمل ١/١٨٨-١٨٩.**

[6] **الإنسان: ١٤.**

وابن عصفور كغيره من النحاة يلجأ لتأويل النص حتى يبطل قيمته الاحتجاجيّة؛ لأنه يدخله احتمال غير ما احتجّ به عليه، ومن أصولهم المقررة في السماع: أنه " إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال[١].

ـ خامسًا: الجمع بين الوصف بالندرة أو الشذوذ... وبين التأويل.

إن كان ابن عصفور قد يصف الأدلة التي تخالف المطرد من كلام العرب بأنها من الشاذ، أو النادر، أو القليل الذي لا يجوز القياس عليه، فإنه قد يعمد إلى تأويلها كما ذكرنا في الموقف الثاني، وحينًا آخر قد يجمع بين الأمرين، وهو بهذا الموقف الثالث يجعل الدليل غير قابل للاحتجاج به، فيصفه بالأوصاف التي ذكرت سابقًا بالإضافة إلى التأويل.

فنجد أنه نحدَث عن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس أجنبيًا ذكر أنّ من القبح الفصل بالجمل، فيقول:" وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: (فَاْغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكِمْ إِلَى ٱلْمَرافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [٢].

ـ ففصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو(وجوهكم) بالجملة(وامسحوا برءوسكم) [٣].

ـ ثم حاول تخريج ذلك الفصل القبيح– على حدّ قوله–ببيان أن (امسحوا برءوسكم) ملتبس بالكلام؛ لأن المقصود بالجمع: تعليم الوضوء، وكذلك لأجل واو العطف الداخلة على(امسحوا) وهي تربط ما بعدها بما قبلها. وما كان ينبغي لابن عصفور أن يصف الرأي الذي تعضده الآية بالقبح؛ إذ لا يجادل أحدُ في فصاحة القرآن وبيانه، وكُلُّ ما وردَ فيه فهو الصحيح الذي لا يُبارى، ولو لم يكثر ما يعضده من كلامِ العربِ.

---

[١] **شرح الجمل ٣٤٨/١.**

[٢] **الجاثية: ١٤.**

[٣] **شرح الجمل ٥٤٨/١.**

ومن هذا الموقف أيضًا: حديثه عن جواز عمل معنى الفعل في الحال كما عمل الفعل، وذكر رأي أبي الحسن الأخفش حين أجاز تقديم الحال على عاملها الذي هو معنى الفعل مستدلًا بقراءة (السماواتُ مطويات بيمينه) [١]، وقد ردّ ابن عصفور هذا الاستدلال بالقراءة؛ إذ جعلها من القليل الذي لا يقاس عليه، ثم خرّجها على إضمار عامل، تقديره: أعني مطوياتٍ.

ومن ذلك أيضًا: نقلُه إجازة أبي علي الفارسي عدم تأنيث الفعل مع كون الفاعل مؤنثًا سالمًا، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى:(إِذَا جَآءَكَ المُؤْمِنَاتُ) [٢]، فيقول ابن عصفور:" وذلك فاسد؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس، وحمل قوله تعالى: (إِذَا جَآءَكَ المُؤْمِنَاتُ) على أن يكون حذف منه التاء.

يُعدُّ ابن عصفور من المقلّين في الاستشهاد بالحديث ولعلّ تفسير ذلك أنه " لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك[٣]؛ لذا لم نجده يورد في شرحه الكبير إلا اثنين وعشرين حديثًا فقط.

وقد كان لاحتجاجه بالحديث مظهران:

أولًا: الاستدلال النحوي بالحديث لتقرير حكم نحوي: ورود هذا النوع عند ابن عصفور دليل على حجيّة الحديث عنده.، واستدلّ على ذلك بحديث (النبي صلى الله عليه وسلم) " إن الرجلَ ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر ٤.

---

[١] **المائدة:٦.**

[٢] **الزمر: ٦٧.**

[٣] **شرح الجمل ٢/٤٠٥.**

[٤] **أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري ص ٢٤٦.**

شرح شذور الذهب لابن هشام ١/ ٥٦٩.

صحيح البخاري ١/٧٢،وصحيح ابن حبان ٣/٣٤٦.

شرح الجمل ١/٤٢٤.

يقول: "إذ معلوم أنه ليس المعنى: وما كتب له النصف مع الثلث، وكذلك مع سائر الأجزاء؛ لأن ذلك لا يوجد لشئ- من الأجزاء واحد، وأيضًا فإنه مناقض لمقصود الحديث من أنّ الرجل قد يصلي الصلاة وماكتب له إلاّ بعضها وكأنه لما قال: " إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها، أضرب عن ذلك، وأخبر أنه يصلي وما كتب له ثلثُها، وكذلك ما بعد ذلك إلى العُشر[١] وقد جاء بهذا الحديث دليلًا على بدل البداء بعد شاهدين من كلام العرب الشعري، والنثري، وبدل البداء هو: المرادف لبدل الإضراب، وضابطه عند ابن هشام: " أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدًا صحيحًا، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل، ولا كليّة، ولا جزئية، كما في البعض ولا ملابسة، كما في بدل الاشتمال[٢].

وفي حديثه عن الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ذكر أنّ (بات) قد تكون بمعنى(صار)، بدليل قوله عليه السلام: " فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده[٣]، أي صارت ٤.

ـ وفي هذه الحالة تكون (بات) تامة، لا ناقصة.

ــ وحين تحدث ابن عصفور عن(نعم وبئس) وذكر أنهما فعلان ولاينقص ذلك دخول حرف الجر.

شرح الجمل ١/ ٢٨٩.

[١] ابن جني النحوي: السامرائي ص ١٣٤.

[٢] شذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

[٣] لم أجده بهذا اللفظ بل بلفظ "...ليصلي الصلاة ماله منها إلا عشرها تسعها ثمنها..." سنن البيهقي ٢٨١/٢،تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي ٣٩٣/١٥.

[٤] لم أجده منسوبًا وإنما ذُكر أن منشده الكسائي برواية (بنعم عين) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٩٦/٢،لسان العرب لابن منظور ٨٢/١٢، تهذيب اللغة للأزهري ٩/٣.

استدلّ بالحديث كذلك حين تطرّق لـ(نِعْم، وبِئْس) وبين أنه يذكر معها اسم الممدوح أو المذموم، ولابدّ من ذكر التمييز إن كان الفاعل مضمرًا، ثمّ ذكر أنه يجوز حذفهما لفهم المعنى، فيقول: "

ومن حذف اسم الممدوح والتمييز معًا قوله صلى الله عليه وسلم: " فمن توضأ يوم الجمعة فبها ونِعمت، ومن

اغتسل فالغسل أفضل"[1]، فقوله: (ونِعمت)،أي: نعمت رخصة الوضوء، فحذف التمييز ،وهو رخصة، واسم الممدوح، وهو الوضوء، وإنما حذفهما لفهم المعنى[2].

ثانيًا: موقفه من الأحاديث التي جاءت بخلاف المطرد.لابن عصفور إزاء ما خالف المطرد من كلام العرب ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: وصف الحديث بالقلة:

فمن ذلك ما نقله ابن عصفور عن أهل الكوفة، أنهم أجازوا التعجب من (السواد) مستدلين على ذلك بقول النبي (عليه الصلاة والسلام): " لهي أسود من القار[3].

ـ ثم ذكر ابن عصفور أن أهل البصرة يعدّون ذلك من القليل الذي لا يقاس عليه[4].

الموقف الثاني: الجمع بين التأويل والوصف بأوصاف تمنع القياس عليه:

وهذه الأوصاف التي يصف بها ابن عصفور الحديث حتى يمنع القياس عليه هي القلّة، والشذوذ، وقد ثبت عند جمهور النحاة أن الشاذ والقليل لا يقاس عليهما، ولم يفرّقوا في ذلك بين آية، أو قراءة، أو حديث، أو شعر، أو نثر.

---

[1] **سنن النسائي الكبرى ١/ ٥٢٢.**

[2] **شرح الجمل ١/ ٦١٥٩.**

[3] **ومن استدلاله بالحديث في المسائل النحوية، ينظر: ١/٦٣٣، ٢/٢١، ٢/ ١٠٧، ٢/ ١٨١، ٢/ ٣٧٣، ٢/ ٣٨٤، ٢/ ٣٩٧، ٢/ ٥٥٨.**

[4] **رواه مالك في الموطّأ ٢/ ٩٩٤.**

وقد برز هذا الأصل السماعي عند ابن عصفور كسابقيه من النحاة فنجده يصف الحديث بالشذوذ، أو القلة حتى يمنع القياس عليه، ومع ذلك يستخدم التأويل حتى يبطل الاحتجاج بالحديث.

فمن ذلك حديثه عن (أفعل/ فعلاء) حيث ذكر أنها لا تجمع جمعًا مذكرًا بالواو والنون، ولا جمعًا مؤنثًا بالألف والتاء "إلا شاذًا، أو فيما ذهب به مذهب الأسماء، ولم يستعمل تابعًا لغيره، وذلك موقوف على السَّماع.

ـ فمما جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: " ليس في الخضروات صدقة[١]".

ـ فجمع(خضراء) جمع الأسماء؛ لاستعمالها غير تابعة لموصوف"، ولأنه ذهب مذهب الأسماء والخضراوات في هذا الموضع: ما أُكِل رطبًا، ولم يصلح أن يُدَخر فيؤكل يابسًا[٢]".

ـ وفي موطن آخر تحدث عن هذا الحديث، وخرّجه كذلك على أنه من إجراء الصفة مجرى الاسم ثم ذكر أنه شاذ، لا يقاس عليه[٣]. ـ وهو بهذا يبطل الاحتجاج به، ويقرّ ما رآه من عدم جواز جمع الصفة بالألف والتاء.

الموقف الثالث: تأويل الحديث.

يرى البصريون أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي. ويرى أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صحّ معنى الشرط، وصحّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط، وحملوا على ذلك قوله عليه السلام:لا تشرف يصبْك سهم"[٤]. وقدً ردّ ابن عصفور هذا الاحتجاج

[١] شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٠.

[٢] المعجم الأوسط للطبراني ٦/ ١٠٠، مسند البزّار ٣/ ١٥٦.

[٣] شرح الجمل ١/ ١٥٠.

[٤] المقتضب للمبرد ٢/ ٢١٨.

لاحتمال أن يكون من" تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلا ضرورة أو في قليل من الكلام [١]، ويرجّح ما ذهب إليه ابن عصفور ورود الحديث في صحيح البخاري مرويًا بالسكون وبالرفع[٢].

ـ كذلك استدّل ابن عصفور بكلام العرب شعرًا، ونثرًا وعدّها أدلة معتبرة، وازدحم شرحه الكبير بهذه الأدلة السماعية التي يقرِّر بها قاعدة، أو يرجِّح بها رأيًا، أو ينقض دليلًا لخصم.

النوع الأول: الاستدلال بالشعر

يعد من أكثر الأدلة التي استشهد بها ابن عصفور فقد استشهد بتسعمائة وستة وستين بيتًا، وهو لايهتمّ غالبًا بنسبة الأبيات إلى قائليها؛ إذْ إنه لم ينسب منها إلاّ مئة وثلاثة شواهد تقريبًا، وقد أخطأ في نسبة شاهدين منها كما ذكر محقّق الكتاب: أحدهما لسلامة بن جندل، ونسبه لابن مقبل٣، والآخر نسبه للمتنبي، وهو لأبي نواس٤.

والشواهد التي لم ينسبها ولايُعرف قائلوها بلغت مائة وأربعين شاهدًا منها مائة وثمانية أبيات استشهد بها نحاة قبله، ولم ينسبوها، فلعلّه اعتمد على إيرادهم لها في كتبهم ثقة في ما ينقلونه، أو يروونه ، كما نجد أنه استشهد بستة عشر بيتًا من الأبيات الخمسين المجهولة التي أوردها سيبويه في كتابه، وقد نسب المحقق أحدهما للعجّاج، والحقيقة أن الأبيات المجهولة عند سيبويه ليست خمسين بيتًا بل تجاوزت الثلاثمائة شاهد، وقد نسب منها المحقّقون، والدكتور رمضان عبدالتواب حوالي مئتين وبقي مئة تقريبًا٥.

وقد اتخذ الاستدلال بالشعر عند ابن عصفور عدة مظاهر نذكرها في ما يلي:

---

[١] **شرح الجمل ٢/ ٥٥٤.**

[٢] **صحيح البخاري ٣/ ١٣٨٦.**

[٣] **دراسات في اللغة والنحو، د/ أحمد سليمان ياقوت ص ٢٦٣.**

[٤] **الأصول ١٠٩ وقريبًا من هذا الرأي المخزومي في مدرسة الكوفة ص ٣٣٥.**

[٥] **شرح الجمل ٢/ ٢٧٨.**

أولًا: استدلاله بالشعر على القواعد النحوية:

يعدّ الشعر أصل الاستشهاد، بل إن كلمة الشاهد تطلق غالبا ويراد بها الشعر، لذلك كثُر ورود الشعر في كتب أئمة النحو. وابن عصفور حينما يسوق الدليل فإنما يسوقه لما كان بحاجة إليه، أما ما ليس بحاجة لدليل فإنه لا يستدلّ عليه يقول:"وفي (الذي والتي) لغات: (الذيْ) بتسكين الياء، ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل [١].

وقد استدل ابن عصفور بشعر الطبقات الأربع التي ذكرها البغدادي؛ لذا تجد الشواهد عنده تعود لكل الطبقات حتى أبي نواس، وإن كان كان يشير لتلحين النحاة لأشعار المولّدين، كأبي نواس، والمتنبي، والمعرّي[٢].

ولكنّ هذا لم يمنعه من التمثيل بشعر أبي نواس[٣]"مع أنه من المتأخرين الذين لا يستشهد بشعرهم عند أغلب النحاة، ولكن لعلّ ابن عصفور يميل مع رأي من يرى جواز الاستشهاد بشعر من يوثق بهم من شعراء الطبقة الرابعة، كما استشهد الزمخشري ببيت لأبي تمّام[٤]:

أظلما حاليَّ — تأجْ- ليا ظلاَمَ عن وجه أمرد أشيب

ثم قال:" وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه[٥].

ـ أما من لا يوثق بفصاحته فإنَّ ابن عصفور يرد الاستشهاد بشعره كما ردّ الاستشهاد بشعر زياد الأعجم كمن ليس غادٍ، ولا رائحُ. فقال:" فلا حجّة في كلامه عند أكثر

[١] السابق ١/ ٦١٧.

[٢] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص ٢٨٠.

[٣] السابق ١/١٧١.

[٤] أبو نواس ٢/ ١،٢١٣/ ٤٩٧، والمتنبي ١/ ١٥٠، ٢/ ٨٧،والمعرّي ١/ ٣٥٩.

[٥] السابق ١/ ١٤٨.

العلماء؛ لأنه نزل بإصطخر من بلاد فارس، ففسد لسانه؛ فلذلك لقِّب بالأعجم، وكثيرًا ما يوجد اللحن في شعره، أما سيبويه فقد استشهد بشعر زياد الأعجم في غير موطن.

ـ ومن استدلالات ابن عصفور بالشعر ما نجده في حديثه عن أنواع المبنيات، حيث ذكر أن من أنواعها ما يضاف إلى مبني: "، نحو قول الشاعر:

بمنع الشربَ ها غيرُ أن نطقت غصون ذات أو قال[1]

ـ يقصد" غير" حين أضيفت إلى مبني " فإنها " بنيت، ولو لم تُبْنَ لرُفِعت فاعلًا لـ"يمنع".

ومن ذلك أيضًا حديثه عن نصب الفعل " إذا دخل عليه ناصب أو عطف على منصوب، أو كان بدلًا من منصوب وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر:

" عليّ الله أن تبايعا تُحْذ كرهًا تجئَ طائعًا[2]

وفي حديثه عن (إمَّا) ذكر أن الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرة، وقد لا تكرّر" إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها، نحو (أو)، و(إلاّ).

ثانيًا: موقفه مّما خالف المطّرد: لابن عصفور ماخالف المطّرد من كلام العرب ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: وصف تلك الأبيات بالقلّة والندرة حتى لا يقاس عليها.

بما أن ابن عصفور متّبع للمذهب البصري؛ فهو لايقيس آلاّ على الأكثر؛ لما ذكرنا سابقًا، وأما النادر والقليل، والشاذ، فلا يجيز القياس عليها.

ـ ففي حديثه عن تثنية المنقوص ذكر أن غير المنقوص لا يخلو أن يكون صحيح الآخر، أو معتله، أو مهموزه ، " فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامتان من غير تغيير إلاّ ما شذّ..

---

[1] **الكتاب ١/ ٣٠١، ٣/ ٤٨، ٤/ ١٧٩.**

[2] **نسبه الزمخشري لأبي قيس بن رفاعة، المفصّل ص ١٢٥.**

ومن ذلك: ما ذكره أن الكوفيين استدلّوا على جواز جمع (طلحة) وأمثاله بالواو والنون، مع حذف التاء منه غير عوض في قوله:..... وعُقبةُ الأعقابِ في الشهرِ الأصمّ [١]

ـ حيثُ جمع (عقبة) على (أعقاب)، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه[٢]".

ومن ذلك ما ذكره عن حذف (الباء) مع إبقاء عملها من غير تعويض يقول:" قل وجود مثل هذا، ولم يجئ إلا نادرًا في الشعر.

ـ وردّ ابن عصفور على الكوفيين تجويزهم دخول (اللام) في خبر (لكنّ)، مستدلّين بقول الشاعر: " ... ولكنني من حبِّها لعميدُ [٣]

ـ فأدخل (اللام) في خبر(لكنّ)، وهذا لا دليل فيه؛ لأنه لم يسمع إلاّ في هذا.

الموقف الثاني: تأويل ما خالف المطّرد:

قد علمنا سابقًا أن التأويل من الوسائل التي يستخدمها النحوي لإبطال الاستدلال بدليلٍ ما، أو توجيه إلى ما يراه وابن عصفور من المبرّزين في هذا بحكم بصريّتّه، فهو يرى أن ما لم يكثر كثرة توجب القياس يجب تأويله [٤].

ـ و لذا نراه يردّ على الكوفيين استدلالهم حين زادوا في معاني (أو) معنيين: "

أحدهما: أن تكون للجمع بمنزلة (الواو)، وقد استدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

فلو كانَ كاءُ يردُّ شيئًا بكيتُ لي بُجير أو عَفاق

على المرأين ذهَلَكَا جميعًا أنهـ بشجو لا شتياق

[١] شرح الجمل ١/ ٢٠٧.

[٢] لم أعثر على نسبة، خزانة الأدب للحموي ٧/ ٥٢٥.

[٣] لم أجد له نسبة، الخزانة ٨/ ١٠.

[٤] شرح الجمل ١/ ١٤٩.

قالوا بكيت على بجيرٍ وعفاق. بدليل قوله بعد ذلك: على المرأين، ألا ترى أنّ المرأين بدل منُ جير، وعفاق. كأنه قال: بكيتُ على المرأين. قلت يحتمل أن تكون هنا للتفصيل، كأنه قال: بكيت على بجير تارة، وعلى عفاق تارة أخرى، ثم فصل بـ (أو) بكاؤه على بجير من بكائه على عفاق [1].

وكما نجده عمد إلى تأويل حرف النداء أنه للتنبيه إذا دخل على ما لا يصحّ نداؤه، كالفعل، والحرف، وقدعمد إلى هذا التأويل فرارًا من القول بحذف المنادى يقول مبينًا الخلاف في هذه المسألة: " منهم من ذهب إلى أنّ المنادى محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنّ الحرف للتنبيه، لا للنداء، وهو الأحسن؛ لأنه لو حُمِل على حذف المنادى لأدّى ذلك إلى إخلال كثير؛ لأن المنادى قد كان حُذِف العامل فيه

ـ فلو حذف لكانت الجملة قد حذفت، ولم يبق منها سوى حرف النداء، فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر:

ألا يا اسقِي اني قبلَ غارةِ سِنْجالِ [2].

ـ ومثال دخوله على الحرف قوله:

يا ليتَ..... تقلّدا سيفًا رُمحًا[3]

كما اعترض على استدلالات الكوفيّين التي أجازوا على ضوئها تقدّم الفاعل على الفعل في سعة الكلام فيقول: " خلافًا لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام، نحو: زيدُ قام، تقديره: قام زيدُ.

وقد اعترض على استدلالهم بقول الزبّاء، فذكر أن (مشيَها) بدل من الضمير الذي في الجمال؛ لأنه موضع خبر المبتدأ (ما) وليس فاعلًا، وأما قول امرئ القيس فنحسهُ

---

[1] **شرح الجمل ١/ ٢٦١.**

[2] **لم يعرف قائله،الخزانة ١٠/ ٣٨٦.**

[3] **شرح الجمل ١/ ٤٣٧، ٤٣٨.**

مرفوع بمقيل التي هي مصدر وضع موضع اسم الفاعل، والتقدير: قائل (نحسُه)، وأما قول النابغة: فقاصد، صفة عوجاء، وحذفوا منه (التاء)، كما قالوا: ناقة ضامر. ومع كل ذلك ذكر أنه لو لم يكن هناك تأويل فذلك من ضرورة الشعر.

ونجد ابن عصفور كثيرًا ما يستخدم التأويل لنقض أدلة الكوفيين، فهاهم مثلًا يجيزون في أسماء الإشارة كلها أن تستعمل موصولات"، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ)،" فقالوا: بيمينك من صلة (تلك) كأنّه قال: وما التي بيمينك؟، واستدلّوا أيضًا بقول الشاعر:.

..... وهذا تحملينَ طليقُ[1]"

ـ فقالوا: تحملين من هذا، والتقدير: فالذي تحملين طليق

بعد ذكر هذين الدليلين تبينّ لابن عصفور أنه لا حجة فيهما، فأول الآية بأن (بيمينك) يحتمل أن يكون متعلقًا بفعل مضمر على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالًا من المشار إليه، ويحتمل أن يكون (تحلمين) خبرًا ثانيًا لهذا؛ لأن المبتدأ قد يكون له خبران، كقولهم: هذا حلو حامض.

وهذا الرأي الذي نقضه ابن عصفور وأوّل أدلته هو مذهب الكوفيّين[2]، ووافقهم سيبويه في اسم واحد من أسماء الإشارة، وهو (ذا) إذا انضم إلى(ما)، في نحو قولك: ماذا فعلت؟، وماذا تفعل[3]؟.

ـوممّن قال به من غير الكوفيّين الزجّاج، وهو من أتباع المذهب البغدادي الذين غلبت عليهم النزعة البصرية [4]

---

[1] شرح الجمل ١/ ٢٣٨.

[2] نسبه المحقق لعبدالله بن الزبعري.

[3] شرح الجمل ١/١١٣-١١٤.

[4] شرح الجمل ١/ ١٦١.

الموقف الثالث: الجمع بين التأويل والوصف والندرة

ذكر ابن عصفور أنّ أهل الكوفة وبغداد يجيزون في (كليهما) أن تكون للمؤنثين، فقال: " ويجيزون أيضًا (كلاهما) في المؤنثين، ويستدلّون على ذلك أيضًا بقول الشاعر:

عقبيها قد تشعّب رأسُها الركض في جنبي ثفال مباشر

وبقول الآخر:

حتُّ بقرُبى الزينبين كليهما وقربى خالد وحبيب

وذلك قليل جدًا لم يجئ إلاّ في الشعر، وينبغي أن يحُمل على التذكير على المعنى، كأنه لحظ في الزينبين معنى الشخص[1].

من ذلك أيضًا ردّ ابن عصفور على من زعم أن (كلا، وكلتا) مثنيان، بدليل إخبار العرب عنهما إخبار المثنى، قال: كلاهما لا يطلقان.

ولابن عصفور طرق أخرى لنقض أدلة الخصوم التي تخالف مااطّرد من كلام العرب، منها أنه قد يردّ ما يخالف المطّرد بالسماع، كما يردّه بالقياس.

فمن ردّه ما خالف المطرد بالسماع: حديثه عن اشتراط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، واستدلّوا على ذلك بأنه لم يجئ شيء من بدل النكرة إلا كذلك، كقوله تعالى:(لَنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) [2]

واشترطوا أيضًا فيها الوصف، وسبقهم في هذا الشرط أهل الكوفة، واستدلّوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل إلاّ أن تكون موصوفة، ألا ترى أنّك إذا قلت محمدٍ رجلٍ، لم يكن مفيدًا؛ إذ معلوم أن محمدًا رجلُ، فإذا وصفته أفاد. ـ وماذهبوا إليه فاسد، بل لا يشترط عندنا إلاّ أن تكون في البدل فائدة.

---

[1] **للمرار الفقعسي، الخزانة ١٠/ ١٦١.**

[2] **لابن مفزع الحميري، أدب الكاتب لابن قتيبة ١/ ٣٢١.**

ـ كما يردّ السماع الشعري المخالف للمطّرد بتأويله، وأيضًا بالقياس، ومن ذلك حديثه عن (من، وما) الموصولتين الواقعتين بعد (نعم، وبئس)، فيقول:

" واختلف في (من وما) الموصولتي وما أضيف إليهما، فمنهم من أجاز أن يكونا فاعلين لهما، ومنهم من منع فالمجيز استدلّ على ذلك بالقياس والسماع، أما القياس فإنهما في معنى ما فيه الألف واللام، ألا ترى أنهما بمعنى (الذي، والتي). وأما السماع، فقوله تعالى:(فَنِعِمَّا هِيَ)[١].

وهذا الذي استدلّ به لا حجّة فيه، بل القياس أن يكون فاعل (نعم، وبئس) على حسب مااستقرّ فيهما بالسماع ما أمكن، وأما السَّماع فمؤول ...[٢].

وابن عصفور لا ينسب غالبًا استشهاداته النثرية فتجد العبارات التالية تبرز في كتابه بكثرة،فيقول: "ومن كلامهم،

وحكي من كلامهم، وحكي عن العرب..." وغيرها[٣]، وأحيانًا قد ينسب، فيذكر اللغويين والنحاة الذين حكوا عن العرب، وهم: أبو زيد الأنصاري، وسيبويه، والكسائي، وأبوالخطّاب، ويونس، وابن مقسم، وابن الأعرابي، وأبو عمرو الشيباني، وأبو الحسن الأخفش[٤].

واللغة التي يستشهد بها ابن عصفور هي اللغة الأدبية وليست لغة التخاطب العادية؛ لأن هدف النحاة كان حفظ القرآن الذي نزل بلغة أدبية؛ولهذا كان ينبغي على من يودّ المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التي أنزل بها[٥].

---

[١] **أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣.**

[٢] **شرح الجمل ١/ ٢٦٩–٢٧٠.**

[٣] **شرح الجمل ١/ ٢٥٦.**

[٤] **الكتاب ١/ ١٨٣.**

[٥] **للأعشى، الديوان ص ٢٩.**

ولغات العرب يعدّ ها ابن عصفور من مصادر الاحتجاج، وهو أحيانًا يسمّ ي هذه القبائل التي ترجع إليها هذه اللغات، مثل: طيئٍ، وهذيل، وبني الحارث بن كعب، وبني سليم، وتميم، والحجاز[1]. واختلاف لغات العرب كما ذكر أبو حيان التوحيدي شيء مسلّم للعرب ومأخوذ عنها[2].

ولغات العرب كلها حجّة، فسعة القياس تبيح لهم، ولا تحظره عليهم، ويجوز القياس على كل منهما، فأما أن تفلّ إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا، وكيف تصرّ ف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وان كان غير ما جاء به خيرًا منه[3].

وهناك مظاهر في استدلال ابن عصفور بأقوال العرب ولغاتهم، وأمثالهم نسوقها في ما يلي:

أولًا: الاستدلال بالنثر على القواعد النحوية:

ـ يستدلّ ابن عصفور بلغة خثعم على جواز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع، والنصب والخفض ... قال الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غاياتاها[4]

كما يستدل على تقرير حكم نحوي بعدم سماع ما يخالفه عن العرب، كما في حديثه عن الأسماء الستة حيث ذكر أن هناك من قال إنها معربة بالحروف، ثم قال: " فمذهبه فاسد، لأن الإعراب زائد على الكلمة ومن جملة هذه الأسماء: (فوك)، و(ذو مال)

[1] شرح الجمل ١/ ٥٦٨.

[2] للأقيشر الأسدي، الديوان ٣٧.

[3] شرح الجمل ٢/ ٢١.

[4] مالشاذ عند أعلام النحاة ص ١٢٨.

فيؤدى ذلك إلى بقائهما على حرف واحد، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب[١].

المفاضلة بين اللغات[٢]:

ليس استدلال ابن عصفور باللغات دليلًا علي أنها كلّها عنده بمرتبة واحدة، فهو يفاضل بينها ويرجّح اللغة التي تجئ بما يطرد في كلام العرب، ففي حديثه عن النعت إذا رفع ظاهرًا من سبب المنعوت، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه) فإنه: يتبع المنعوت في اثنين من خمسة، وهي الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها السبب في لغة من قال: أكلوني البراغيث، وفي اللغة الفصيحة يكون مفردًا على كل حال، ويتبع في التذكير، والتأنيث[٣].

وفي حديثه عن الترخيم: ذكر أن" لغة من ينوي أحسن من لغة من لا ينوي[٤].

ومن ذلك أيضًا: حديثه: (إما)، فذكر أن من معانيها الشك والإبهام " والتخيير، والأفصح فيها: كسر همزتها، وقد حكى فتحها قليلًا [٥].

استدلاله بكلام الفصحاء:

نادرًا ما نجد ابن عصفور يستشهد بكلام من يوثق بفصاحتهم، كالصحابة الذين يرى البغدادي جواز الاحتجاج بما روي عنهم[٦]، ورغم جواز ذلك لا نجده يستشهد بأقوالهم إلاّ في موطنين:

أ . جواز حذف اسم (إنّ) وخبرها١.

---

[١] **لثابت قطنة، الأغاني للأصفهاني ١٤/ ٢٧٠.**

[٢] **شرح الجمل ١/ ٤٨٦ – ٤٨٧.**

[٣] **لأبي دؤاد، مغني اللبيب ١/١٥٧.**

[٤] **شرح الجمل ١/ ٥١٤– ٥١٥.**

[٥] **الأصول تمام ص ١٠٩.**

[٦] **الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١/ ٨٦.**

فذكر ابن عصفور أن حذف الاسم والخبر لايجوز إلاّ في (إنّ)؛ لفهم المعنى " نحو قول ابن الزبير إنّ وصاحبَها، في جواب من قال له: لعن الله ناقةً حملتني إليك[٢].

وهذا هو الرأي الذي رجّحه ابن عصفور على الرأي القائل: أنّ (إنّ) بمعنى نعم. يقول السيوطي: " هل تأتي (إنّ) حرف جواب بمعنى:(نعم) ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش، وصحّحه ابن مالك. وأنكره أبو عبيدة[٣].

وهذا الكلام يجانب الصواب؛ فابن عصفور لم يصحّح هذا الرأي كما زعم السيوطي؛ بل ذكر أنّ حذف أسم (إنّ) وخبرها أولى عنده؛ لأنه قد تقرر أنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى: (نعم)[٤]، ويقول أيضًا؛ لأنه كما تقدّم لم تثبت (إنّ)، بمعنى (نعم)[٥].

ب ـ فتح (لام) المستغاث به إن ذكر وحد:

يستدل ابن علي ذلك بقول لعمر رضي الله عنه، فيقول: " وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت (اللام)، نحو ما جاء في الحديث: لما طعن العلج عمر رضي الله عنه ورحمه: يا لَه يالَلمسلمين٦ !

والشاهد في المقتضب يا(لَه لِلمسلمين) ٧، وعلي هذا لا شاهد فيه؛ لأن المستغاث به لم يذكر وحده.

---

[١] **الخصائص ٢/ ١٢-١٤.**

[٢] **نسبه المحقق لأبي النجم وقيل لرؤية، المغني ١/ ٤٨.**

[٣] **شرح الجمل ١/ ١٥٢.**

[٤] **السابق ١/ ١٢٠.**

[٥] **السابق ١/ ٢٠١.**

[٦] **هذا المصطلح جديد أطلقه ابن عصفور. انظر تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٢/ ٨٢٩.**

[٧] **شرح الجمل ٢/ ١٢٢**

ومن استدلاله بكلام الفصحاء: استدلاله بكلام عمرو بن معد يكرب في حديثه عن جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور فاستدلّ " بما حكي عن العرب: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وبكلام

عمرو بن معد يكرب لله درُّ بني مجاشع:

ماأكثر في الهيجاء لقاءها..... وما أكثر في اللزبات عطاءها.

استدلاله بالأمثال:

المثل هو "" جملة من القول مقتطعة من كلام، أو مرسلة بذاتها، تنقل مّمن وردت فيه إلى مشابهه بدون والأمثلة من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي، وهي مسموعة من الأعراب رواية[١].وقد استدلّ ابن عصفور بالأمثال في الأحكام النحوية، كما استدلّ بالمثل في حديثه عماّ يؤنّث في جسم الإنسان فذكر اليد.

ـ فاتصال الفعل بتاء التأنيث.. فألف الاثنين التي تعود على اليدين، دليل على تأنيثها.

ثانيًا: موقفه النثر الذي يخالف المطّرد:

لابن عصفور موقفان إزاء النثر الذي جاء بخلاف المطّرد من كلام العرب[٢]:

الموقف الأول: وصف هذا النثر بالندرة، أوالشذوذ

هذه أوصاف تدل على أن الدليل غير صالح للاستدلال به.

ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن المصدر، وأن الأصل فيه أنه باق على أصليته، خلافًا لأهل الكوفة الذين يزعمون أن المصدر يقع موقع الصفة؛ فيخرجونه بهذا عن أصله[٣].

---

[١] همه الهوامع للسيوطي ١/ ٤٥٠.

[٢] المقتضب ٤/ ٢٥٤.

[٣] المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيّ ات حامد عبدالقادر، محمد النجّ ار ٢/ ٨٥٤.

يقول ابن عصفور: " ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى مّما بينّ أنه باق على أصليته، وأنه لا يثني ولا يجمع، ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلاّ ما حكي شاذًا، فقد حكي فرضُ طوعةُ القياد بتأنيث (طوع)، وإن كان في الأصل مصدر أضافه / يضيفه / ضيفًا، ومثل هذا موقوف على السماع[1].

ومن ذلك أيضًا: حديثه عن إضافة الموصوف إلى الصفة، وبين أن ذلك لا يجوز، مع أن العرب تفعل ذلك" إلاّ أن ذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه؛ لأن فيه إضافة الشئ إلى نفسه؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى فمن ذلك: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، دارُ الآخرة، يريدون الصلاة الأول[2].

واستدلّ ابن عصفور بكلام العرب على مجئ (لكن) للعطف بغير (الواو) فقد حكي من كلامهم ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالح[3] " ويردّ ابن عصفور على من قد يُ ؤّ ول ذلك بأن (لكن) غير عاطفة، وطالح محمول على إضمار فعل للدلالة على ماتقدّم عليه كأنه قيل: لكن مررت بطالحٍ[4].

فيردَ ابن عصفور بعدم صحة هذا التأويل؛ لأن حذف الخافض وإبقاء عمله لايجوز إلاّ في ضرورة شعر أو في نادر كلام لا يقاس عليه، نحو خيرٍ عافاك الله. أي بخير[5].

وموقف ابن عصفور هذا استعمله في ردّ كل الأدلة السماعية التي جاءت بخلاف المطرد من كلام العرب.

الموقف الثاني: تأويل ما جاء بخلاف المطرد:

---

[1] **الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية (رسالة دكتوراه) عبدالعزيز حدّاد ١/ ٣٠٤.**

[2] **المرجع السابق ١/ ٣٠٤.**

[3] **شرح الجمل ٢/ ٢٤٢.**

[4] **السابق ٢/ ٣٨٤ .**

[5] **شرح الجمل ١/ ٢٠١.**

ذكرتُ سابقًا أن التأويل يلجأ إليه ابن عصفور إن خشي من صحة المسموع الذي جاء بخلاف القاعدة المطّردة.

كما في حديثه عن (حاشي) فقد ذكر أن مابعدها مخفوض أبدًا عند سيبويه[١]. لأنها حرف جر،" وأما ما حكي من قولهم: حاشي الشيطان وأبا الإصبع فإن صحّ فحاشي عند من يقول ذلك فعل، ولا يتصورّ أن تكون حرفًا بمنزلة (إلاّ)؛ لأنه لو كان كذلك لجاز في ما بعدها الرفع[٢]...

ومنه أيضًا ردُّ ابن عصفور على المازني إذ أجاز إنابة (ذلك) مناب مفعولي (طننت)، ومفعولي (أعملتُ) الثاني، والثالث [٣].

وابن عصفور يرى عدم الجواز، ولذلك ينبغي حمل قول العرب " ظننت ذاك، على أنّ ذاك إشارة إلى المصدر ؛ لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى: (وَلَمَن صَبَرَ وغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ)[٤]، أي: صبره[٥]

ومن ذلك أيضًا: ردّ ابن عصفور على طائفة من النحويين[٦]، قولهم إنّ (على) تكون بمعنى (الباء)مستدلّين على ذلك بقول العرب: اركب على اسم الله، أي باسم الله، فتكون للاستعانة، قال ابن عصفور: "ولا حجّة لهم في ذلك؛ لأن (على) يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع الحال، كأنه قال:

اركب متّكلًا على اسم الله[٧]..

---

[١] السابق ١/ ٢٢٥.

[٢] السابق ١/ ٢٢٨.

[٣] شرح الجمل ٢/ ٢٦٤.

[٤] الشورى: ٤٣.

[٥] شرح الجمل ١/ ٣٢٥.

[٦] منهم ابن قتيبة وابن هشام أدب الكاتب ١/ ٤١٠، مغني اللبيب١/ ٥.

[٧] شرح الجمل ١/ ٥٢٠.

كما أنّ ابن عصفور قد يردّ الاستدلال بكلام العرب جامعًا بين الوصف بالقلّة والخروج على القياس.

كحديثه عن مذهب الكوفيين الذين أجازوا زيادة (أمسى وأصبح) في التعجب مستدلّين بكلام العرب:

ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها[1]

قال ابن عصفور:"وهذا إذا ثبت هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس لأن القياس في اللفظ ألاّ يزاد عليه[2].

[1] الأصول لابن السر ّ اج ١/ ١٠٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦

[2] شرح الجمل ١/ ٤٢٢.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الحديث النبوى الشريف

ثالثًا: المصادر والمراجع:

ابن جنى [أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ]

الخصائص، تحقيق الأُستاذ محمد على النَّجَّار، ط/ دار الكتاب العربى١٩٥٢ م والهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الثَّالثة ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.

ابن الحاجب:(الإمام جمال الدين أبو عمروعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى المالكى، ت٦٤٦هـ

الكافية فى النحو- لابن الحاجب شرح الشيخ / رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى النحوى ت ٦٨٦هـ، دارالكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٨٥م

ابن السراج:(أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، ت (٣١٦هـ)

الأصول فى النحو: تحقيق د/عبد الحسين الفتلى، ط ثانية،١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ط مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.وط الأردن ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ابن عصفور:أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الإشبيلى الإندلسى [٥٩٧ . ٦٦٩ هـ]

الممتع فى التصريف، تحقيق د/ فخرالدين قباوة، ط أولى، حلب ١٩٧٠م.

شرح جُمَل الزجاجى (الشرح الكبير)، تحقيق د/ صاحب أبو جناح. طبع جامعة الموصل، العراق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.، والمكتبة الفيصليّة

المقرب لابن عصفور، تح/ أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل [بهاء الدين عبد الله] [ت ٧٦٩هـ]

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محى الدين عبد الحميد، دارالفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ /١٩٨٥ م، والطبعة العشرون، منثورات المكتبة العصريّة، ودار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

ابن فارس:(أبو الحسين أحمد بن زكريا، ت٣٩٥هـ)

معجم مقاييس اللغة: تحقيق د/عبد السلام محمد هارون،مطبعة عيسى البابى الحلبى،١٣٦٦هـ،القاهرة.

ابن مالك: (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت (٦٧٢هـ)

شرح الكافية الشافية، تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث ط أولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقى المصرى ت٧١١هـ

لسَان العرب، تحقيق الأساتذة: عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب اللهوهاشم محمد الشاذلى، دار المعارف،١٤٠١هـ/١٩٨١م،١٩٨٤ م، ودارصادر، بيروت، ط أولى ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.

ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، حققه وضبطه ووضع فهارسه د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ط دار الجبل، بيروت

ابن يعيش(أبو البقا موفق الدين بن يعيش بن على النحوى ت (٦٤٣هـ)

شرح المفصَّل، طبعةعالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبى، القاهرة.

أبو البركات الأنبارىّ (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (٥١٣-٥٧٧هـ)

الإنصاف فى مسائلِ الخلاف، بتحقيق/ محى الدين عبد الحميد، ط / دار الفكروطبعة القاهرة ١٩٨٢م، والمكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م

البحر المحيط، طبعة دار الفكر، بيروت، ط ثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. ومطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م.

أبو عليّ الفارسيّ[ت ٣٧٧هـ]

المسائل المنثورة، تح/ مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق

شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى (إيضاح الشعر)،تحقيق د.حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٧هـ، دار القلم، دمشق.

التعليقة على كتاب سيبويه، تح وتعليق د/عوض ابن حمد القوزى، جامعة الملك سعود، الرياض، ط أولى

١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

التكملة لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. كاظم المرجان، ١٤٠١هـ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

أبو منصور: (محمد بن أحمد الأزهرى،٣٧٠هـ)

تهذيب اللغة: تحقيق د/عبد الكريم الغرباوى، الدار المصرية للتأليف

الإستربادى النحوى: (محمدبن الحسن ت(٦٨٦هـ)

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادى، صاحب خزانة الأدب، تحقيق د/ محمد الزفزاق، ومحمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

شرح الكافية فى النحو،لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط،١٩٨٥مالأشمونى [نور الدين أبو الحسن على بن محمد بن حسين]

شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك،(دار إحياء الكتب العربية، مطبوع مع حاشية الصبان. تح / محمد محيى الدين، ط٣ النهضة المصريَّة، ١٩٣٩موط / الحلبىّ

الجوهرى: أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٨هـ):
الصحاح [تاج اللغة، وصحاح العربيّة]، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٤٠٤،٤هـ/١٩٨٤م، القاهرة، دار الكتاب العربى، ١٩٦٥م.
خالد الأزهرى(الشيخ)
شرح التصريف على التوضيح على ألفية ابن مالك فى النحو لابن هشام الأنصاربدار إحياء الكتب العربية للطبع، ط ١٩٥٤م، والطبعة الأزهرية١٣٤٤هـ.
التصريح بمضمون التوضيح ، دراسة وتحقيق د /عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط أولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
الرازى:(محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى الشيخ)
مختار الصحاح: ترتيب /محمود خاطر،ط، دار المعارف،١٩٩٠م،القاهرة
الرضى [رضى الدين محمد بن الحسن]
شرح الكافية، للرضى، تحقيق/ محمد نور، دارالكتب العلميَّة، بيروت ١٩٨٢
الزبيدى [محمد مرتضى الزبيدى] [ت ١٢٠٥هـ] :
تاج العروس من جواهر القاموس، تح / عبد الستَّار أحمد فرَّاج وآخرينَالكويت وزارة الإرشَاد والأبناء، الكويت، ١٩٦٥/ ١٩٧٠م، وتحقيق / على هلالى وآخرين، يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والأدب، الكويت.
الزجّاجى [عبد الرحمن بن أبى اسحاق أبو القاسم ت ٣٣٧هـ]
الجمل فى النحو،تحقيق د/على توفيق الحمد، ط ثانية١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ممؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل. الأردن، ط١ /١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
السمين الحلبى [ت ٧٥٦هـ]
الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، تح/ أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط أولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

سيبويه [أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت"١٨٠هـ"] تقريبا.
الكتاب، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، وطبعة الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ط ١٩٧٧ م، وطبعة بولاق
السيرافى [أبو سعيد السيرافى ت٣٦٨هـ]
شرح كتاب سيبويه، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ود/ محمود فهمىحجازى، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ١٩٩٠م
السيُوطى[الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكرت"٩١١هـ"
همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ عُني بتصحيحه محمد بدر الدينالنعساني، ط١، ١٣٢٧هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. والطبعة الأُولىتح / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. وتحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلميّة،الكويت/١٩٧٩م، ومؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ/١٩٩٢م.
عباس حسن [الأُستاذ]
النحو الوافى، دار المعارف بمصر، ط٦، ط٩ / القاهرة ١٩٨٧م عبد الحفيظ السيد أحمد [الدكتور]
فخر الدين قباوة (الدكتور): تصريف الأسماء والأفعال، ط ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، بيروت.
الفراء [أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)]
معانى القرآن، تح / أحمد يُوسُف نجاتى، عالم الكتب،الطبعة الثانية ١٩٨٠ م وط / الهيئة المصريَّ، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
الفيروزآبادى: (مجد الدين محمد بن يعقوب)
القاموس المحيط، مطبعة مصطفى الحلبى،دارالكتب العربى،ط ثانية،١٩٥٢م، والمطبعة الأميرية،١٣٠١هـ. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

الفيومى: أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى) العلامة، ت "٧٧٠هـ"المصباح المنير: تحقيق د/عبد العظيم الشناوى، دار المعارف.

المبرد [أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر"٢١٠- ٢٨٥هـ]

المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئُون الإسلاميَّة القاهرة ١٣٨٦هـ، إحياء التراث الإسلامى، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤ م، وط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ط ١٤١١هـ/١٩٩١م.

معجم ألفاظ القرآن الكريم، ط١٤٠٩هـ/١٩٨٩م – مجمع اللغةالعربية.

محمد حماسة عبد اللطيف [الدكتور]

العلامة الإعرابيَّة بين القديم والحديث، دارالعلوم، القاهرة، دار الفكر العربى،ودار الكتاب الحديث، القاهرة ١٩٨٣م

* أصول النحو العربى فى نظر النحاة، ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغةالحديث ط ١٩٨٧م، وعالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

* النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، طبعة ١٩٧٣م.

مصطفى الغلايينى [الشيخ]

جامع الدروس العربيّة، موسوعة فى ثلاثة أجزاء، تح د / عبد المنعم خفاجة منشورات المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الثانية والعشرون، ١٩٩٣م.

Ibn Asfour Al-Eshbeaily's Auditory Grammatical Objections: A Review and Study

Abstract

This research has an extensive introduction where the researcher mentioned rationale for choosing topic of the study, its objectives, its methodology and the previous relevant studies. After that, the researcher provides a synopsis about "Ibn Asfour". Then, I tackled what is meant by the concept of "objections", and what "Ibn Asfour" relied on through hearing to form his auditory grammatical and syntactical objections. After that, the researcher collected some of these objections and reviewed them according to requirements of the research. Finally, the researcher listed resources and references which the study relied on.

Keywords : Ibn Asfour Al-Eshbeaily, auditory grammatical, objections